

مخاوف من إعدام الحوثيين لأربعة صحافيين يمنيين بمحاكمة جديدة

وتحدثت أسر الصحافيين أيضا عن عدم حصولهم على ما يحتاجون إليه من رعاية طبية. وقالت شقيقة الوليدي عن آخر زيارة لها "آخر مرة رأيته فيها بدا وجهه شاحبا جدا. قبل شهر اتصل بنا لفترة وجيزة وكان صوته متعبا. لدى أكرم مشاكل مزمنة في الجهاز الهضمي وارتفاع ضغط الدم. لا يتلقى رعاية طبية داخل السجن، لكننا، أسرته، نرسل إليه الدواء عندما تسمح لنا سلطات الحوثيين بذلك".

كما أعربت شقيقة حميد عن مخاوف عائلتها بشأن حالته الصحية، وقالت "سلطات الحوثيين لا تقدم لنا أي معلومات عن حالة أخي. حارث يعاني من فقدان البصر وجفاف في عينيه والصداق النصفى المستمر. عندما يتصل بنا يطلب نقودا أو أن نرسل إليه دواء. في 2019 سمح له الحوثيون بالذهاب مرة واحدة إلى عيادة علاج العيون ووطنيا جمع النفقات المالية".



أفراح ناصر

الحوثيون يستخدمون
محاكم مشكوكا فيها
لمعاقبة الصحافيين

وتخشى أسر الصحافيين الأربعة من قيام سلطات الحوثيين بإعدامهم قريبا، وقالت شقيقة حميد "في 2018 توفي والدي دون أن يودع حارث. من أجل والدتي المريضة نأمل أن يُفْرَج عنه قريبا، لكننا قلقون من تنفيذ حكم الإعدام قريبا".

ورصدت تقارير حقوقية العشرات من الانتهاكات خلال العام الماضي، أبرزها مقتل صحافيين وإصدار أحكام بالإعدام ومحاكمات وتهديدات واستهداف مؤسسات إعلامية.

وأفاد فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة المعني باليمن أن الحوثيين استخدموا "المحاكمة الجزائية المتخصصة" في صنعاء "كأداة لقمع المعارضة وترهيب المعارضين السياسيين و/أو تنمية رأس المال السياسي لاستخدامه في المفاوضات". وقالت أفراح ناصر الصحافية والباحثة اليمنية في منظمة هيومن رايتس ووتش "تستخدم سلطات الحوثيين محاكم مشكوكا فيها لمعاقبة الصحافيين على قيامهم بعملهم، يضيف إلى سجل الانتهاكات الربع للجماعة المسلحة".

وأضافت ناصر "ما كان يجب اعتقال هؤلاء الصحافيين أصلا، ناهيك عن مواجهتهم بقوة الإعدام".

وفي نوفمبر الماضي أصدرت أمن الدولة الخاضعة لسيطرة الحوثيين أحكاما غيابية بإعدام سبعة صحافيين ينقلون مناصب حكومية. وهم: نادية السقاف وزيرة الإعلام السابقة وحسين باسليم نائب وزير الإعلام وجميل عز الدين رئيس قطاع التلفزيون الحكومي ومحمد قيزان وكيل وزارة الإعلام وعبدالباسط القاعدي وكيل وزارة الإعلام وأحمد المسبلي مستشار وزير الإعلام ومختار الرجعي مستشار وزير الإعلام.

وأعلن "مرصد الحريات الإعلامية" (منظمة غير حكومية) تسجيل 143 انتهاكا للحريات الصحافية في اليمن خلال عام 2020.

كما أودت جائحة كوفيد - 19 بحياة عشرة صحافيين ومصورين خلال العام الماضي، في ظل افتقار المؤسسات الإعلامية لأدوات السلامة وضعف الرقابة بشأن إجراءات التباعد.



أسر الصحافيين في انتظار أي أمل للإفراج عن أبنائنا

صنعاء - أعلنت محكمة يمنية خاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين بدء إجراءات محاكمة جديدة لأربعة صحافيين محكوم عليهم بالإعدام، مع خشية الحكومة الشرعية من تنفيذ حكم الإعدام بعد فشل اتفاق تبادل الأسرى واستعمال الحوثيين للصحافيين وسيلة للانتقام حيث تتهمهم بالتجسس لصالح قوات التحالف العربي.

وحذر وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الإرياني من "إقدام ميليشيا الحوثي الإرهابية على تصفية أربعة من الصحافيين بعد إصدارها أوامر بإعدامهم في وقت سابق". وأضاف الإرياني "إن ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران وبعد إقتبالها جولة المشاورات حول تنفيذ اتفاق الأسرى والمختطفين، وجهت ما يسمى محكمة الاستئناف الخاضعة لسيطرتها لعقد أولى جلسات محاكمة أربعة من الصحافيين المختطفين في معتقلاتها منذ ستة أعوام في 7 من مارس القادم".

وأصدر الحوثيون في شهر أبريل 2020 حكما بإعدام 4 صحافيين بتهمة "الخيابة والتخابر مع دول أجنبية"، في إشارة إلى دول التحالف العربي الداعمة للحكومة الشرعية، الصحافيون هم عبد الخالق عمران وأكرم الوليدي وحارث حميد وتوفيق المنصوري، بعد 5 أعوام من اختطافهم من أحد فنادق صنعاء على خلفية نشاطهم الصحافي.

وقال محامي الصحافيين عبدالمجيد صبرة إن الجلسة الأولى ستكون في السابع من مارس المقبل.

وتبادلت الحكومة اليمنية والحوثيون الاتهامات بشأن مسؤولية انهيار المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة لتبادل الأسرى، وألقت الحكومة اللائمة على الحوثيين بعد رفضهم إطلاق سراح الصحافيين أو مبادلتهم مقابل الإفراج عن مقاتلين أسرى.

وقال رئيس وفد الحكومة في مفاوضات الأسرى، هادي هيح، على حسابه في تويتر، إن الحوثيين رفضوا إطلاق سراح مختطفين مدنيين بينهم أكاديميون وصحافيون.

وقبل اعتقال 2015، عمل الصحافيون مع العديد من وسائل الإعلام المحلية التي تغطي الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثيين المسلحة التي تسيطر على صنعاء وجزء كبير من شمال غرب اليمن منذ سبتمبر 2014.

وقد عمل عمران والوليدي في الموقع الإخباري "الربيع نت" ووكالة الأنباء "سبا" التي تولتها الدولة. وكان حميد محرر الأخبار في "المركز الإعلامي للشورة اليمنية" ويغطي انتهاكات الحوثيين الحقوقية، فيما عمل المنصوري في المركز الإعلامي للشورة اليمنية كمصمم غرافيك.

وقال شقيق المنصوري إن سلطات الحوثيين قيدت التواصل مع أفراد الأسرة والحامين أثناء المحاكمة وبعدها.

وأضاف "لم تسمح لنا سلطات الحوثيين بزيارة توفيق أبدا. كل ثلاثة أو أربعة أشهر كانت تسمح له بالاتصال بنا خمس دقائق وكان يطلب منا إرسال نقود إليه، لكن نصفها يأخذها حراس السجن. آخر مرة اتصل بها كانت قبل شهر لمدة خمس دقائق فقط".

وأشار المنصوري إلى أن سلطات الحوثيين لم تسمح للحامين بالتحدث إلى توفيق والمعتقلين الآخرين الذين يواجهون الإعدام. وتمكن الحامي من التحدث إليهم مرة واحدة فقط داخل قاعة المحكمة بحضور القاضي وعناصر أمن حوثيين آخرين.

الموضوعية سبيل «الأهرام ويكلي» لتحسين صورة مصر أمام العالم

رئيس التحرير عزت إبراهيم لـ «العرب»: القاهرة تحتاج لتكثيف إعلامي



مصدر مهم للمعلومات عن مصر

من الأهرام حتى الآن، حيث لها رئيس تحرير وإدارة مستقلان. وشعر وقتها القائمون على مؤسسة الأهرام تحت قيادة إبراهيم نافع أن الوقت قد حان لتعبير المثقفين العرب عن أنفسهم من خلال إصدار معتبر، وكان الراحل حسني جندي أول رئيس تحرير لـ «ويكلي»، وينسب له تأسيس قواعد مهنية صارمة لها.

وشارك في المناقشات الأولى عند التأسيس نخبة من كبار الكتاب والصحافيين والمفكرين، أبرزهم: محمد حسنين هيكل، محمد سيد أحمد، سلامة أحمد سلامة، إدوارد سعيد، رضوى عاشور وطريرس غالي، حيث وضعوا للصحيفة رؤيتها وأهدافها. وأوضح إبراهيم أن في ذلك الوقت كان الإعلام العربي غائبا عن الساحة الغربية تقريبا، ولم يكن أحد يلعب هذا الدور قبل «الأهرام ويكلي» التي استطاعت، على حد وصفه، «الوصول إلى البعثات الدبلوماسية في مصر وأصبحت نافذتهم الأولى لمتابعه الأوضاع في البلد الذي يمثلون بلدانهم فيه، وبات أرتشيفها موجودا كمصدر مهم للمعلومات ودراسة الشرق الأوسط في مكاتب جامعات عالمية عدة وداخل الكونغرس الأمريكي».

ولفت رئيس تحرير «الأهرام ويكلي» إلى أهمية تلك المراكز، قائلا «تلك المراكز بدأت تتزايد، فتونس افتتحت مركزا منذ أسابيع وتركيا لها مركز في واشنطن وافتتحت آخر في لندن، لقد باتت التوجه بعد رحيل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في العودة إلى تأثير تلك المراكز في دوائر صناعة القرار، وعادت تصدر المشهد، الكل يبحث عن التأثير بكل الطرق الممكنة».

وتسببه المراكز البحثية سياسة تسمى في الإعلام بـ «الباب الدوار»، فالباحث اليوم في المركز وغدا يخرج إلى الإدارة ليعود إلى المركز وهكذا، هذا ما حصل بين إدارة كلينتون وأوباما وحاليا بايدن، وخرج أكثر من 60 في المئة من طاقم إدارته من مراكز بحثية.

وقبل ثلاثة عقود، حين أطلقت مصر منبرا إعلاميا بلغه أجنبية، مثل «الأهرام ويكلي»، كانت الأوضاع أكثر هدوءا ولم تكن البلاد في مواجهة اتهامات كثيرة ولم يكن الزخم الإعلامي المضاد حاضرا بشكل كبير، ورغم ذلك فكر مثقفون مصريون وعرب في ضرورة تدشين جسر يحمل أفكارهم إلى الخارج.

وصدرت صحيفة «الأهرام ويكلي» في 28 فبراير 1991 بعد نهاية الحرب الباردة وبعد شن الحرب على العراق، وهي منفصلة تماما عن النسخة العربية

بالديمقراطية، وبعضهم يسيرون وفق نموذج واحد في الممارسة دون النظر في حقيقة ما إذا كانت تلك الجماعة بالفعل تؤمن بالديمقراطية، فقمعة فجوة كبيرة في الفهم والتناول بيننا وبين الصحافة الغربية، هم يتعاملون مع تلك الأمور كمشكلات. لذلك على الدولة المصرية مخاطبة الجمهور الغربي بطريقة أكثر احترافا مما يصنعه أنصار جماعة الإخوان المسلمين، ما يعزز الحاجة الملحة لتدعيم التجارب، مثل «الأهرام ويكلي»، وتكرارها في منابر أخرى.

أهمية مراكز الأبحاث

ما زالت المنابر المصرية الناطقة بلغات أجنبية محدودة، والتأخر ليس فقط في مضمون الإعلام، بل في مجال المراكز البحثية التي تعد إحدى دوائر صنع القرار في الغرب. وأشار إبراهيم إلى حاجة مصر لعدد كبير من مراكز الأبحاث وإطلاق إصدارات باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة تحديدا، ويمكن أن يقوم على تأسيسها أميركيون من أصول مصرية، و«اعتقد أن ثمة أمورا في طور البلورة بهذا الاتجاه».

ولفت رئيس تحرير «الأهرام ويكلي» إلى أهمية تلك المراكز، قائلا «تلك المراكز بدأت تتزايد، فتونس افتتحت مركزا منذ أسابيع وتركيا لها مركز في واشنطن وافتتحت آخر في لندن، لقد باتت التوجه بعد رحيل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في العودة إلى تأثير تلك المراكز في دوائر صناعة القرار، وعادت تصدر المشهد، الكل يبحث عن التأثير بكل الطرق الممكنة».

وتسببه المراكز البحثية سياسة تسمى في الإعلام بـ «الباب الدوار»، فالباحث اليوم في المركز وغدا يخرج إلى الإدارة ليعود إلى المركز وهكذا، هذا ما حصل بين إدارة كلينتون وأوباما وحاليا بايدن، وخرج أكثر من 60 في المئة من طاقم إدارته من مراكز بحثية.

وقبل ثلاثة عقود، حين أطلقت مصر منبرا إعلاميا بلغه أجنبية، مثل «الأهرام ويكلي»، كانت الأوضاع أكثر هدوءا ولم تكن البلاد في مواجهة اتهامات كثيرة ولم يكن الزخم الإعلامي المضاد حاضرا بشكل كبير، ورغم ذلك فكر مثقفون مصريون وعرب في ضرورة تدشين جسر يحمل أفكارهم إلى الخارج.

وصدرت صحيفة «الأهرام ويكلي» في 28 فبراير 1991 بعد نهاية الحرب الباردة وبعد شن الحرب على العراق، وهي منفصلة تماما عن النسخة العربية

الموقع آلة الدعاية المصرية، كما تتعرض صفحاتنا على مواقع التواصل لحملات هجوم من كتائب إلكترونية تعمل لصالح إثيوبيا. ومع ذلك، ننقل كل وجهات النظر حتى الأخبار الإيجابية من داخل إثيوبيا ننشرها كي لا نتحول إلى بوق دعائي لأن المسألة تتعلق بحق القارئ في أن يعلم، لكن هناك مصالح علينا للدولة نحاول الحفاظ عليها وندعمها، هي قضايا تمثل حياة أو موتا، لا ينفع معها الوقوف على الحياء. أوضحنا وجهة نظر مصر أمام العالم ومع ذلك تحتاج القاهرة لتكثيف إعلامي في الخارج وعلى مواقع التواصل الاجتماعي لأن أديس أبابا تجيد الانتشار على تويتر وفيسبوك».

وأكد إبراهيم، الذي سبق أن رأس مكتب الأهرام في واشنطن، أن ثمة جملة من المفاهيم المغلوطة في إدارة بايدن، فبعض رجال الإدارة لديهم خبرات سابقة من فترات الرئيسين السابقين بيل كلينتون وباراك أوباما، من بينها اعتقادهم أن جماعة الإخوان تؤمن



عزت إبراهيم

الجانب الإثيوبي في حالة استنفار ضدنا ونحن ننقل كل وجهات النظر حتى الأخبار الإيجابية عن إثيوبيا كي لا نتحول إلى بوق دعائي



يتحدث عزت إبراهيم رئيس تحرير صحيفة «الأهرام ويكلي» المصرية الناطقة بالإنجليزية في حوار مع «العرب» عن أهمية الالتزام بالمهنية في التوجه إلى الجمهور الغربي لتغيير الصورة التي تسوقها وسائل الإعلام الأخرى، ويؤكد حاجة القاهرة لخدمات متعددة إضافة إلى مراكز بحثية للتأثير على الرأي العام العالمي.

رحاب علوية
كاتبة مصرية

القاهرة - يواجه النظام المصري انتقادات خارجية عدة وتزايد الأعباء بعد وصول الرئيس الأميركي جو بايدن للسلطة، بما يوليه من أهمية للحريات، ما يعني أن عبئا إعلاميا مضاعفا يقع على عاتق الدولة في الرد على سيل الاتهامات الموجهة ضدها.

في ظل أجواء مشحونة بالتوترات السياسية تحتفل صحيفة «الأهرام ويكلي» بمرور 30 عاما على تأسيسها في 28 فبراير كمئبر ناطق بالإنجليزية موجه للجمهور الغربي.

وأقر عزت إبراهيم رئيس تحرير «الأهرام ويكلي» وموقع «أهرام أون لاين» بوجود تحديات عديدة لتوصيل صورة حقيقية لما يحدث في مصر، خاصة أن بعض وسائل الإعلام الغربية تتبنى سياسة ما يوصف بالموضوع الواحد ولا تنظر للقاهرة سوى من نافذة حقوق الإنسان وتجاهل ما يحدث على الأرض في قضايا مهمة.

وأضاف إبراهيم في حديث مع «العرب» أن الأحداث تصل إلى العالم الغربي أحيانا بصورة مقلقة أو غير دقيقة، وهنا يبرز دور «الأهرام ويكلي» وأهمية المساحة التي تشغلها في نقل الأخبار كما هي، فلقد مثلنا بتواجدا على مدار 3 عقود مساحة تمثل مرجعية لمن يريد أن يعرف».

وتطرق الحديث حول إشكالية وجود خيط رفيع بين تقديم ما يحدث بشكل صحيح وبين تجاوز النقل إلى الدعاية، وهو ما يتم بصورة مكثفة في الإعلام المصري، وأكد إبراهيم أن «هناك نوعية من الأخبار مثل أخبار رئيس الجمهورية لا تخضع للتلوين وعرضها لا يمثل دعابة بل مواجهة للخلل المعلوماتي، ونحن نحرص على تقديم صورة بان في مصر حياة أخرى ومجتمعنا ينتج ويتطور ومؤشرات اقتصادية جيدة».

قضايا حقوق الإنسان

لتخطي الفاصل بين الدعاية والإخبار تحرص «الأهرام ويكلي» على عرض كافة القضايا بقدر لاف من الحيد والموضوعية، حتى تلك التي توجه فيها انتقادات لمصر، ويقول إبراهيم «القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان نتناولها بطريقة نقاشية ولا يوجد تعنيم فيها ونتعامل بشكل مهني مع البيانات الرسمية ونمنح مساحة كبيرة للتحليل والرؤى حول ما يجري في مصر والمنطقة».

وتمثل «الأهرام ويكلي» حالة خاصة منذ صدورها، حيث تتمتع بهامش أكبر من الحريات ومساحات أوسع للتحليل والآراء المتباينة.

ويغزو رئيس تحرير الصحيفة ذلك إلى هامش الحرية الذي عكس إدراكا مبكرا من صانعي التجربة لمعرفة فهم طبيعة الجمهور، قائلا «لدينا حرية التناول لأن القارئ المستهدف لن يأتي إذا لم يشعر أن وجهات النظر المختلفة تقدم له بشكل حقيقي، ولا بد من تقديم محتوى يحترم عقله ويبعد عن القوالب النمطية للصحافة العربية».

واستشهد بالدور الذي تلعبه صحيفته في ملف سد النهضة، ليعكس تأثيرها، قائلا «لعبنا دورا مهما في قضية سد النهضة، فالجانب الإثيوبي في حالة استنفار ضدنا ووزير خارجيتها ذكرنا بالاسم أكثر من مرة، يسمى